# تقرير ورشة عمل

## الدور الناشئ لدول الخليج العربي

**1 مايو 2018 – لندن، المملكة المتحدة**

مركز دبي لبحوث السياسات العامة
Dubai Public Policy Research Centre

برنامج
الخليج في عالم متعدد القطبية
GCC IN MULTIPOLAR WORLD
PROGRAMME

# شكر وتقدير

إن مركز دبي لبحوث السياسات العامة (بحوث) ممتن للدعم والتعاون الذي وجده من المؤسسات والأفراد الذين شاركوا في هذه الورشة ومساهماتهم القيمة.

اعداد: أنغوس تافيرنر ودورا أولداي

# ملخص:

يستعرض هذا التقرير نقاط النقاش الرئيسية والنتائج التي خرجت بها ورشة عمل حول "الدور الناشئ لدول الخليج العربي" والتي نظمها مركز دبي لبحوث الدراسات العامة "بحوث" بمقر الجمعية الملكية بلندن بريطانيا في الأول من مايو 2018. ومثلت الورشة أول نتاج لبرنامج بحثي جديد شرع فيه مركز بحوث مؤخراً بهدف دراسة وفهم دول الخليج العربي في عالم متعدد الأقطاب على نحو متزايد حيث يتم فيه تحدي بعض الأفكار النمطية طويلة الأمد وفي نفس الوقت تتم صياغة علاقات جديدة.

ناقشت ورشة العمل الافتتاحية هذه التحول المتوقع من الأحادية القطبية إلى التعدية القطبية، وتطور الطموحات الآسيوية والروسية في النظام العالمي وكيف يمكن أن تستعد دول الخليج العربي وتستجيب لهذه التحديات التي تلوح في الأفق. كما ذكّرت الورشة المشاركين أيضاً ببدايات مجلس التعاون الخليجي وكيفية تطوره مستقبلاً ولا سيما وفقا لاستقطابات تحول القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي.
يقدم هذا التقرير لمحة عامة لمجالات النقاش الرئيسية ويسعى إلى تحديد كيف ينبغي النظر إلى التحولات داخل منطقة الخليج العربي على خلفية متفائلة بإمكانات المنطقة باعتبارها قطباً للتأثير العالمي في حد ذاتها. وتم تناول الصراعات في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بقطر وإيران واليمن في سياق التأثير المتغير للحلفاء الغربيين التقليديين للمنطقة، خاصة الولايات المتحدة وكذلك العلاقات المتغيرة مع القوى الدولية التي عادت للبروز وتلك الناشئة مثل روسيا والصين والهند. إلا أن التركيز الرئيسي لورشة العمل هذه والبرنامج الأوسع الذي ستكون جزءاً منه فهو فهم سياق التغيرات التي تشكل عالمنا والكيفية التي تؤثر بها على الأدوار المستقبلية لدول الخليج العربي: سياسته واقتصاده ومشاركته الاستراتيجية وقيمه الاجتماعية والثقافية.

# مقدمة

استعانت ورشة العمل هذه بخبراء من أوروبا والخليج العربي لدراسة: التغييرات المتصورة لدور القوى الدولية في الخليج والنظر في وجهات النظر الغربية حول تغير الأولويات الخليجية وفرص الخليج في سياق صعود الصين والهند وعودة روسيا كطرف استراتيجي فاعل في المنطقة. كما استكشفت ورشة العمل أيضاً رؤى دول الخليج من حيث إمكانات المنافسة الدولية والنظر إلى ما هو أبعد من التعاون العسكري والاستراتيجي إلى محركات اقتصادية متغيرة والخليج كمكان للتنافس بين الشرق والغرب استراتيجياً واقتصادياً وكذلك النظر في المدى الذي ينبغي أن يشعر به الحلفاء الغربيون بالقلق من المنافسة الآسيوية الناشئة.

تناولت جلسة النقاش الأولى بالدراسة تصورات التحول من حقبة ما بعد الحرب الباردة أحادية القطبية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة إلى ظهور أقطاب جديدة من النفوذ والقوة الاستراتيجية. كما استكشفت أيضاً الطبيعة المتغيرة للارتباط بين القوى الغربية التقليدية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وكان هنالك إجماع مبكر على ضرورة النظر إلى البلدان من حيث القوة الاقتصادية ذات الصلة والمصالح الاستراتيجية بدلاً من مجرد النظر إلى المنطقة ككل على أنها منطقة عدم استقرار. وقد ساعد هذا على توضيح علاقات الدول مع دول الخليج من حيث إنتاج الطاقة والتجارة الأوسع.
واستكشفت جلسة النقاش الثانية عودة ظهور آسيا وخاصة طموحات الصين والهند في المنطقة. كما بحثت عودة بروز روسيا والدور المتزايد لذي تلعبه موسكو في شؤون الشرق الأوسط.

وسعت جلسة النقاش الأخيرة إلى توصيل ومد الخيوط بين الجلستين الأوليين، وتقييم مدى استعداد الخليج العربي للتغييرات التي ينطوي عليها تأثير المنطقة وطموحاتها في هذا العالم المتغير. كما حاولت أيضاً تحديد الفرص التي ربما يجلبها ذلك التغيير وكذلك التحديات التي قد تواجهها المنطقة.

وناقش المشاركون التنوع الواسع للتغييرات في منطقة الخليج العربي واتفقوا على أنه من المهم الاعتراف باختلافها الاجتماعي والثقافي عن الغرب. وكان الرأي هو أن هذه الاختلافات الأساسية تدعم وتؤيد جميع القرارات الاستراتيجية والدبلوماسية والتجارية التي تتخذها دول الخليج العربي وينبغي على جميع المؤسسات والقادة الأفراد ذوي الصلة أخذها في الاعتبار.

انعقدت الورشة بموجب قواعد تشاثام هاوس. برزت مواضيع أوسع في سياق العروض والمناقشات والتي وفرت الهيكل العام لهذا التقرير.

06

# ملخص الجلسات

## التحولات في منطقة الخليج العربي

أصبح التحولات في الخليج عاملاً مهماً في إعادة تحديد دور دول الخليج العربي ويعود هذا جزئياً إلى الضغوط الدولية وكذلك بسبب التحولات السائدة في القوة العالمية. ويتضح هذا في تصورات تزايد تعدد الأقطاب وهذا في المقام الأول بسبب تراجع الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة وبروز الصين كقوة عظمى اقتصادية (وليس بالضرورة عسكرية) منافسة. وفي الوقت نفسه كانت دول الخليج العربي تنتقل من دور إقليمي في غالبه إلى دور دولي مما يتطلب التفاعل مع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة. وقد أدى هذا إلى الابتعاد عن العلاقات الدولية المباشرة نسبياً إلى شبكة أكثر تعقيداً من المشاركة الدولية التي تطلبت سياسات خارجية ودولية أكثر دقة. ويمكن القول إن هذا التحول قد بدأ في أعقاب تحرير الكويت عام 1991 والذي تزامن مع سقوط الاتحاد السوفيتي فيما أصبح يعرف على أنه "لحظة الأحادية القطبية" في النظام العالمي ولكن ذلك أدى إلى تسارع ظهور مراكز جديدة للقوة العالمية لا سيما الصين والهند ولكن أيضاً النفوذ الذي لا يزال متنامياً للعديد من القوى متوسطة الترتيب بما في ذلك كوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة.

إن الموقع الجغرافي للخليج العربي يعني أنه سيكون دائماً خاضع لمستويات عالية من الاهتمام والمشاركة الدوليين وربما التدخل في بعض الأحيان. وليس ذلك فقط بسبب وفرة النفط والغاز ولكنه طريق رئيسي إلى مناطق أخرى شرقاً حيث غالباً ما تصارع القوى الغربية منافسين آسيويين. ويبدو من المرجح أن هذا الموضوع سيصبح أكثر هيمنةً حيث تبدأ بلدان أفريقية بنفس القدر في الظهور كلاعبين دوليين بنفس الموارد والأسواق لدفع التنمية الاقتصادية.

> إن الموقع الجغرافي للخليج العربي يعني أنه سيكون دائماً خاضع لمستويات عالية من الاهتمام والمشاركة الدوليين

وبينما لا يمكن لبلد أن يكون معتمداً على نفسه بشكل كامل فقد تم الاتفاق على أن هنالك عجزا معينا في الاكتفاء الذاتي في الشرق الأوسط. ويخلق هذا احتكاكاً كامناً: حيث أن كل القوى العُظمى التقليدية –الولايات المتحدة وروسيا– ترغب في دعم الدول الحليفة لها بشرط أن يصب ذلك في مصلحتها الاستراتيجية الخاصة وهو ما ينطبق على القوى الناشئة كالصين والهند. واتفق المشاركون على أن محاولة تقليل هذا الاحتكاك المتأصل لا يزال هدفاً استراتيجياً مهماً وربما يؤدي

بروز أقطاب جديدة حيث أن مزيداً من الدول تتقاسم المسؤولية وتلعب دوراً أكبر مما كان عليه الحال تقليدياً في الخليج. باختصار يبدو أن دول الخليج العربي لم تعد قادرة على الاعتماد بشكل كامل على التعهدات الأمنية الغربية والأمريكية في بشكل كامل وذلك لتغير نمط التهديدات من ناحية وتراجع ذلك الدور من ناحية أخرى. وبالمثل وبينما تشير الاتجاهات الحالية إلى الحاجة إلى الحاجة إلى الاعتماد على الذات بشكل أكبر من حيث الدفاع والأمن إلى جانب مجموعة أوسع من الدعم الآسيوي فإنه يبدو من المرجح أن حلفاء المنطقة القدامى في الغرب سيُنظر إليهم على أنهم أهم كتلة من حيث متطلبات استراتيجية الأمن والدفاع في المنطقة.

وبالنظر إلى أصل إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بهذه الفترة من القطبية المتغيرة فقد أشير إلى أن الطبيعة غير المقننة لميثاق تأسيس مجلس التعاون الخليجي كانت نابعة من الثقة المتبادلة بين القادة الستة المؤسسين وهو مفهوم يبدو أنه قديم ولكنه لا يزال ذو أهمية كبيرة لا سيما في سياق الخلافات الأخيرة مع قطر. وكان تكاتف دول مجلس التعاون الخليجي استجابة للتحديات التي برزت في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979 ولم يكن الهدف أبداً تقييد الدول الأعضاء عن طريق مجموعة مقننة من الاتفاقات الرسمية. إلا أن المفاهيم الأكثر حداثة عن وحدة الخليج بالمقارنة مع الهيئات الدولية الأكثر رسمية مثل الاتحاد الأوروبي وآسيان قد أدت إلى تعقيد فهم أوجه الشبه والاختلاف التي اتضحت بشكل حاد في المواجهة الأخيرة بين الرباعية العربية وقطر. فقد كان الرأي هو أن القيادة القطرية الحالية قد ابتعدت عن مبدأ "الثقة" الذي تأسس عليه مجلس التعاون الخليجي وبالتالي ربما أضرت بفعالية مجلس التعاون الخليجي على المدى الطويل.

كما كان مبدأ الثقة المؤسس لمجلس التعاون الخليجي يرتكز على معيارين آخرين. أولهما الفهم بأن كل بلد أو دولة عضو تأخذ مصالح الدول الأخرى بعين الاعتبار عندما تسعى خلف مصالحها الوطنية وألا تتبع سياسات خطرة بطبيعتها أو مضرة بدول المجلس الأخرى. الثاني هو الفكرة الأقل واقعية عن الإيمان المشترك وحسن النية حيث كانت تعتبر "الأساس المتين" لمجلس التعاون الخليجي والتي كان يُقال إنها أول منظمة في العالم تُبنى على تطلعات "الوحدة". وخلال الأربعين سنة الماضية شجع هذا دول مجلس التعاون الخليجي على أن تظل غير راغبة في المخاطرة وان تعمل على تعزيز المصالح المشتركة. ويمكن القول إن هذا الانهيار في الثقة والثقة المتبادلة هو الذي شكل تحديا لمجلس التعاون الخليجي كمنظمة بُنيت على القيم قبل المصالح المشتركة.

وقد ألهمت أزمة النفط عام 1973 شعار مجلس التعاون الخليجي "قوة النُدرة"، من حيث امتلاك الخليج لسلعة يحتاجها العالم كله- النفط. وناقش المشاركون كيف استخدم مؤسسو مجلس التعاون الخليجي هذه السلعة بحكمة وعقلانية واضعين أساساً للتواصل مع المجتمع الدولي مع الأخذ في الاعتبار حقوق المستهلكين وإيجاد حل وسط لا يزال سارياً إلى حد كبير.

وكُبر خلال فترة التغيير هذه جيل جديد من قادة الخليج. وتبدو هذه المجموعة الجديدة أكثر ارتياحاً للعب دور دولي بحيث يكونوا فاعلين خارج منطقة الخليج العربي. كما كبُر هؤلاء القادة الجدد وهم يتعلمون الاختيار بين الحلفاء المتنافسين والشركاء التجاريين ويمكن القول

إنهم أكثر ارتياحاً للانضمام إلى التنوع الحالي في القوى المتوسطة فضلاً عن القوى التقليدية التي كانت أساس توافقات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي فإن دول الخليج العربي تتبنى حالياً التغيير ويُنظر إليها على أنها تعمل بشكل أكثر استراتيجية في عالم أكثر تعقيداً.

> استفادت دول الخليج من نفطها وأمنها ولكنها سعت في نفس الوقت إلى علاقات مبنية على التجارة في المقام الأول

إن عملية التغيير هذه تتطابق مع التحولات الموازية في العلاقات الدولية. فقد أجبرت التحولات الكبرى، مثل انتخاب الرئيس ترامب وتصويت بريطانيا على مغادرة الاتحاد الأوروبي، الحكومات على إعادة النظر في الوضع الراهن وأجراء تغييرات غير تقليدية في تعملاتها الدولية والتصرف بشكل أكثر استراتيجية. ويبدو من المرجح أن يشجع هذا الارتباط الواضح بالنظام العالمي من قبل دول الخليج العربي على قدر من إعادة التقويم للنظام العالمي في إطار القبول المستمر والواسع للتوافق الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي بُني بشكل كبير على المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وحلف شمال الأطلسي وصندوق النقد الدولي. ومن المرجح أن تشهد عملية إعادة الترتيب هذه استفادة دول الخليج من نفطها وأمنها بينما تسعى في نفس الوقت إلى علاقات مبنية على التجارة في المقام الأول. واتفق المشاركون على أن دول مجلس التعاون الخليجي تُبلي حسناً في قطاعي الأمن والدفاع حيث تقدم للحلفاء والأصدقاء الدوليين، بقدر ما تتلقى منهم، المعلومات الاستخباراتية والدعم الأمني. كما اتفقوا أيضاً على أن هذا لا يقتصر فقط على اللاعبين التقليديين فقط بل أيضاً الدول ذات الترتيب المتوسط التي لها تأثير أكبر على الأسواق الناشئة والتي من المرجح أن تزيد تأثيرها الدولي ونفوذها إلى جانب الخليج.

وإذا نظرنا إلى عهد الإمبراطورية البريطانية فإن من الواضح أن البريطانيين كانوا يهتمون في المقام الأول بموقع الخليج الجغرافي وخاصة موانئه. وقد وضعت أهمية استراتيجية على الجغرافيا والموارد. وفي القرن الحادي والعشرين لا تزال الجغرافيا والأصول البحرية في غاية الأهمية ولكن أهمية الخليج زادت بشكل كبير ويعود هذا إلى حد كبير إلى موارد الطاقة وصناديق الثروة السيادية المتنامية التي يملكها.

## تصورات الانسحاب الأمريكي والتراجع الغربي

ثمة توافق واسع النطاق على تصور فقدان التزام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج. ويُعزى هذا إلى مزيج معقد من العوامل بما في ذلك فشل الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق بعد عام 2003 والكراهية داخل الولايات المتحدة للتدخل الأمريكي المستمر في الشرق الأوسط وظهور مصادر للطاقة بديلة عن نفط وغاز الخليج وفشل الولايات المتحدة في التدخل بشكل حاسم واستراتيجي في الربيع العربي والشعور المتزايد بتجدد الانعزالية الأمريكية.

تاريخياً كان الخليج ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها ضامن أمني متردد وغير موثوق به على نحو متزايد. فباستثناء الكويت في عامي 1990 و1991 فإن القيادة الأمريكية غالباً كانت تُعتبر مترددة. وقد قوض الفشل الاستراتيجي في كل من العراق وأفغانستان الثقة في قدرة الولايات المتحدة على تحقيق النتائج المرجوة وهو شعور عززته مغازلة الرئيس أوباما لإيران واستعادته العلاقات لاحقا وفشله في الوقوف إلى جانب القادة العرب خلال انتفاضات عام 2011. كما بات ينظر في الآونة الأخيرة إلى فشل الولايات المتحدة وبريطانيا في تعزيز قوات متمردة أكثر اعتدالاً في سوريا على أنه فتح الباب لكل من إيران وروسيا. وحتى مع تقديم الرئيس ترامب لما يبدو انها قيادة أكثر حزماً دعماً لمصالح الخليج العربي فإن من المقبول على نطاق واسع أن جميع قادة دول مجلس التعاون الخليجي ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها في تراجع طويل الأمد وخاصة كضامن استراتيجي للمنطقة.

وقد تم تناول صعوبة التنوء بأفعال وقرارات الرئيس ترامب ولا عقلانية طروحاته في مناقشة التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة على المدى الطويل. وقد كان من المقبول أنه بينما أظهر أنه يميل إلى الوفاء بوعوده إلا أنها قصيرة الأمد حتى الآن على الأقل ولا يمكن نسبتها إلى رؤية استراتيجية معلنة وثابتة لمكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط – ناهيك عن العالم.

بالنظر إلى عدم رضا الرئيس ترامب عن الاتفاق النووي مع إيران عام 2015 (خطة العمل المشتركة الشاملة) فقد أشير إلى أن تعامله مع القضية يمثل المرة الأولى خلال رئاسته التي تتصادم فيها قضية خارجية بشكل مباشر مع قضية داخلية وهي أنه بدلاً عن إدارته عليه أن يواجه لوحده. وبنهاية أبريل عام 2018 ارتفعت أسعار

النفط إلى 75 دولاراً للبرميل وهي زيادة بنسبة 65% منذ يونيو عام 2017 وهو ما كان متوقعاً إلى حد كبير لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني. وكان هذا التأثير واضحاً داخل أمريكا ليس فقط لتشجيع صناعة استخراج النفط الصخري بل يهدد بشكل كبير بزيادة كبيرة في أسعار الوقود مع ما يصاحب ذلك من عواقب محتملة بالنسبة للأمريكيين العاديين– قاعدة الدعم السياسي للسيد ترامب.

> في الوقت الحالي لا ترى منطقة الخليج العربي بديلاً يُذكر للقوة الاستراتيجية الأمريكية.

كما تم الاتفاق أيضاً على أن القيادة الأمريكية الحالية تنتهج نهجاً "تعاقديا" تجاه الدبلوماسية الإقليمية ولا تزال تؤكد على أهمية زيادة تقاسم الأعباء ليس فقط في حلف شمال الأطلسي بل أيضاً في جميع العلاقات الدولية بما في ذلك مع مجلس التعاون الخليجي. إن الالتزامات الأمريكية للمنطقة مكلفة في ظل القيود المالية. ويبدو من المرجح أن يستمر هذا الاتجاه وربما سيؤثر على استمرار الالتزام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي. ويبدو أن البعض في الغرب وخاصة في الإدارة الأمريكية الحالية يعتقدون أن دول مجلس التعاون الخليجي تدين للولايات المتحدة بفضل مقابل الالتزامات الأمنية التي لا تزال تقدمها. واتفق المشاركون على أن دول الخليج في حاجة إلى أن تصبح أكثر حزماً وتثبت للولايات المتحدة أن الخليج العربي لا يستمر فقط في الوفاء بتعهداته الأمنية بل مستعد لتحمل عبء أمنه الإقليمي بالشراكة مع حلفاء. وهذه العملية مدعومة أيضاً بشراكات اقتصادية قيمة ومستمرة.

غير أن المشاركين أشاروا إلى أنه في الوقت الحالي لا ترى منطقة الخليج العربي بديلاً فعلياً للقوة الاستراتيجية الأمريكية. ولا ينبغي جمع المشاركة الاقتصادية المتزايدة للصين والهند في المنطقة مع الالتزام الاستراتيجي للدفاع عن مصالح الخليج العربي. والسؤال الرئيسي في المستقبل سيكون مدى تشجيع هذا النهج "التعاقدي" فيما يخص الالتزامات الاستراتيجية الغربية على شراكات استراتيجية بديلة لدول الخليج خارج إطار شراكاتها التقليدية.

## روسيا

تم الاعتراف بطموح روسيا لاستعادة تفوقها العالمي ومناقشته بشكل مطول. وتم الاتفاق عموماً على أنه يبدو من المرجح أن يقيد الضعف الاقتصادي النسبي في روسيا موسكو عن انتهاج دور أمني مستدام في في المنطقة العربية عموما وتحديدا في الخليج العربي. وفي هذا الصدد فإن روسيا لم تتحدى التفوق الغربي كحليف وشريك طويل الأمد للمنطقة.

ومع ذلك فقد كان الرأي هو أن روسيا لا تزال تسعى إلى زيادة المشاركة في المنطقة حيث تقدم فرصاً جاذبة من خلال توفير معدات وقدرات دفاعية وتعاون في مجال الطاقة بما في ذلك مشاركة في تطوير تقنيات الطاقة النووية بينما تقدم روسيا أيضاً لدول الخليج بديلاً للتبعية الغربية التقليدية التي يستخدمها الخليج بشكل متزايد "كتحوط" من الإفراط في الاعتماد على الإمدادات الغربي. وقد أثبتت العروض الروسية للمشاركة في برامج الدفاع بشكل خاص وعرضها ربط المشتريات الدفاعية بآليات نقل المعرفة التقنية الفائدة الإضافية على أنها أدوات مساومة مهمة في المفاوضات مع الحلفاء الغربيين ولا سيما الولايات المتحدة. وتشير الآراء التي تم التعبير عنها إلى أن الغرب يحتفظ بأفضل تقنياته من أجل الحفاظ على "الميز الاستراتيجية" مما يؤكد حاجة الخليج إلى بناء علاقات أوسع في كل من قطاعي التكنولوجيا الفائقة والدفاع.

من منظور استراتيجي لا تزال روسيا هي القوة الوحيدة القادرة والراغبة في العمل بتأثير حاسم في المنطقة. وعليها فإنه تحافظ على نفوذ استراتيجي في الخليج العربي تدعمه طموحات روسيا الخاصة لاستعادة وضعها في الشرق الأوسط عموماً. إلا أنه يُقال أيضاً إن الضعف الاقتصادي الروسي وفشلها في قيادة دعم أوسع لتدخلها في سوريا قد أوضح أنه يبدو من المستبعد أن تبرز روسيا بشكل كامل كشريك استراتيجي بديل في المنطقة. ويُنظر إلى العلاقة بين الخليج العربي وروسيا على أنها انتهازية وبراغماتية وليست استراتيجية.

كما لوحظ أيضاً أن تدخل روسيا في سوريا وتحالفها مع الطموحات الإيرانية في المنطقة لا يتوافقان استراتيجياً مع مصالح مجلس التعاون الخليجي. إن تدخل روسيا في سوريا يجسد عوامل رئيسية للموثوقية والثقة. فقد أشير إلى أن هذا يتجسد في تعنت روسيا في دعمها لنظام الأسد وعدم استعداد موسكو للاستماع للنصائح على الرغم من الجهود الدبلوماسية المتعددة من دول مجلس التعاون الخليجي. كما أشير أيضاً إلى أن روسيا لا تشارك روح الشعب مع مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في سياسة خارجية إيثارية في حين أن بريطانيا وحتى الولايات المتحدة على استعداد لتقديم تنازلات ولا تزالان حساستين تجاه ثقافة الخليج وتقاليده.

## الصين والهند

إن صعود القوة الاقتصادية الآسيوية يتحدى الآن الإجماع الغربي بعد الحرب. ويمكن القول إن هذا هو التحول الاستراتيجي الذي يمثل ألتحولات في عصرنا. ولكنها أيضاً عملية متطورة ولم يكن التقدم الآسيوي سريعاً بشكل خاص. إن الصين والهند هما أهم اللاعبين ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حجمها الكبير والإمكانات التي لم يتم استغلالها بعد لكثير من سكانهما. فهذه القوة الاقتصادية المتنامية تمكن الصين خاصة من الاستثمار في القدرات العسكرية. لذا فإن الصين تقدم ميزانيات دفاعية لتناسب نمو دخلها الوطني.

لا تزال أمريكا هي أقوى منافس للصين في قطاع التكنولوجيا ولكن يُقال أيضاً إن طبيعة التطور التكنولوجي من قبل الشركات الدولية الغنية تتجاوز الحدود الوطنية مما قاد المشاركين إلى التساؤل عن أهمية الدول الوطنية التقليدية في النظام العالمي. وبينما تم الاتفاق على أن الدولة القومية لا تزال مهمة اليوم إلا أن ظهور القوى خارج إطار الدول والعابرة للأقطار أثبت أنه مؤثر ويساعد في هذا طموح إيران في الهيمنة على المنطقة.

على النقيض من روسيا فإن الصين والهند تستهدفان الخليج العربي كشركاء اقتصاديين واستراتيجيين ولكنهما حتى هذه اللحظة على الأقل لا تظهران رغبة في المشاركة كشريكتين أمنيتين في المنطقة. وقد أشير إلى أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اضطرت إلى النظر شرقاً لأن الرئيس أوباما انتهج محوره الآسيوي الخاص. وقد أزعج هذا قادة مجلس التعاون الخليجي الذين شعروا بالقلق تجاه تقهقر الالتزام الأمريكي الاستراتيجي بأمن الخليج. وكان تقارب الخليج مع الصين والهند وكذلك روسيا نتيجة حتمية إلى جانب التصميم على أن يصبح الخليج معتمداً على نفسه بشكل أكبر وأقل اعتماداً على حلفاء غير مؤكدين.

وقد أثبتت الصين على وجه الخصوص رغبتها في ان تكون شريكاً تجارياً لمجلس التعاون الخليجي حيث ملأت بعض الفجوات التي خلقتها سياسة إدارة اوباما في المحيط الهادئ إلا أن التردد الصيني في المشاركة في المنطقة كشريك وحليف دفاعي قد قلل من النفوذ الصيني الاستراتيجي المحتمل. ويمكن القول أنه تم الاتفاق أيضاً على أنه لا ينبغي فهم هذا

على أنه سبب للرضا –وخاصة الغرب. وبما أن الصين بشكل خاص ربما تصبح مهيمنة استراتيجياً في آسيا عبر التوسع واتباع مبادرة الحزام والطريق فإن الاحتكاك الاستراتيجي محتمل بشكل متزايد ولن تستطيع الصين تجنب الدور الأمني لاسيما وأن لها تواجد عسكري في جيبوتي لحماية خطوطها التجارية الحيوية مع أفريقيا. وعلى وجه الخصوص ربما يضع القضاء على أسواق بديلة الصين في وضع المهيمن وهو ما قد يصبح معادياً لمصالح الخليج العربي.

في الوقت الراهن فإن دول الخليج العربي في لحظة تفكير حيث أن رغبة الصين والهند الواضحة في تبادل المعرفة وفي أن تكون مفتوحة للمشاركة الخليجية الأوسع في المشاريع الاستراتيجية تشجع الدعوات لمستثمرين صينيين وهنود. إلا أن هذا يولد أيضاً عدم يقين لأنه لا الصين ولا الهند تظهران اهتماماً كبيراً بأنواع العلاقة الاستراتيجية التي ستكون جاذبة لمجلس التعاون الخليجي على المدى الطويل. فالاستثمارات الصينية على وجه الخصوص تعم العالم ولكن الاستثمارات الصينية في الإمارات مثلاً تمثل 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي مما يحد قوتها ونفوذها المحتملين.



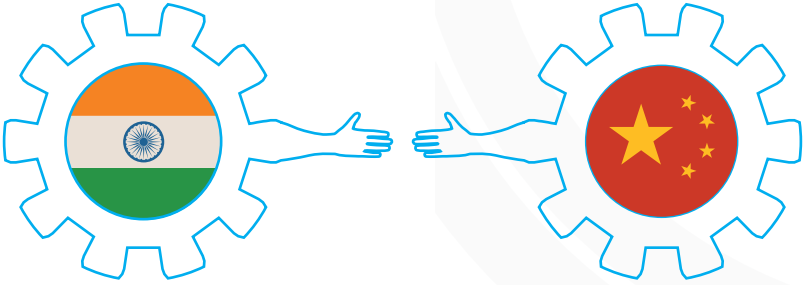

كما أشير أيضاً إلى أن العلاقات بين الصين والخليج والهند والخليج مختلفة اختلافاً كبيراً. فخلال الألفية الماضية لم يكن للصين علاقة قوية بالشرق الأوسط على أي مستوى بغض النظر عن الفولكلور حول طريق الحرير الأصلي. وبالمقابل فقد حافظت الهند دائماً على علاقة قوية مع المنطقة تأسست على التجارة والمصالح الاستراتيجية المشتركة. هذا وبالإضافة إلى ظهور جيل جديد من القادة ربما يشهد تطور علاقات الخليج العربي مع القوى العظمى الناشئة بطرق مختلفة جداً.

## قطر وعدم الاستقرار الإقليمي

تمت مناقشة التحديات الإقليمية الراهنة التي تشكلها مواجهة قطر مع جاراتها واستمرار ضلوع الخليج العربي في اليمن بشكل مطول ويعود هذا إلى حد كبير لتأثير الأزمة السلبي على قدرة مجلس التعاون الخليجي على مواصلة العمل ككتلة موحدة ومتماسكة استراتيجياً. وقد أشار المشاركون إلى أن المواجهة القطرية الحالية لا ينبغي اعتبارها أزمة إقليمية كاملة. فالعلاقات بين دول الخليج مستمرة ولا تزال الطاقة والتجارة تتدفق والحوار مستمر– على الرغم من أنه ليس بالطريقة التي قد يرغب فيها المجتمع الدولي. وفي الوقت الراهن ربما يكون هنالك قلق كبير بشأن تأثير قطر المزعزع للاستقرار في المنطقة. إلا إنه لا يزال خلافاً إقليمياً قد يكون له توترات طويلة الأمد.

إن تأثير تركيا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور قطر في المنطقة. ولا يمثل وجود تركيا المتنامي تحولاً للتحالفات في الخليج فحسب بل تحالف جديد بين تركيا وقطر له عواقب محتملة على مستقبل مجلس التعاون الخليجي. وتساءل المشاركون عن دور تركيا كوجود حميد أم مزعزع للاستقرار. وقد أشار قرار يناير 2018 بنشر ما قد يصل إلى 6000 جندي تركي في جميع أنحاء المنطقة بما في ذلك تعزيز دفاعات قطر إلى الاحتمال الأخير بالنسبة للعديد من المشاركين.

يُشار إلى أنه داخل مجتمع مجلس التعاون الخليجي كثيراً ما يُبالغ المراقبون الدوليون في أهمية النزاعات والقضايا الإقليمية مما يقود إلى سوء فهم لتوترات الخليج والاستراتيجية طويلة المدى. ولا يزال غياب قطر عن المحاولة الأخيرة من جانب الكويت للتوصل إلى تسوية يشير إلى استمرار عدم رغبة قطر في التعاون والتنسيق مع شركائها الإقليميين المباشرين وقبول ضرورة التماسك الاستراتيجي الخليجي الشامل. ولا يزال القلق الأساسي هو حول تعنت قطر وكيفية تأثيره الآن على الصورة العامة للخليج العربي في فترة ينبغي أن تتطلع فيها دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستفادة من التحولات الدولية لمصلحة المنطقة.

بينما لا يزال الصراع في اليمن أزمة إقليمية في معظمه إلا أنه ليس هنالك شك في أنه لا يزال يشكل تحدياً للخليج العربي بأسره. وقد تم التأكيد والاتفاق على نطاق واسع على أن الصراع في اليمن لم يصل إلى الحد الذي وصل إليه الصراع في سوريا. وقد قام التحالف الخليجي العربي بالتدخل في اليمن عام 2015 بدافع الضرورة رداً على التمرد الذي قام بها الحوثيون وبتكليف من قرار مجلس الأمن الدولي (رقم 2216 لعام 2015). وقد عكس رد الخليج العربي على عدم الاستقرار في اليمن والتدخل الإقليمي لإيران قبول النظام العالمي القائم وقبول مجلس التعاون الخليجي بسلطة القانون الدولي ومؤسساته.

## تركيا وإيران

ذكر المتحدثون أن قيادة طهران كثيرا ما تنال الفضل في رؤية استراتيجية تراها كبيرة، غير إنها لا تعدو أن تكون تدخل إقليمي انتهازي. كما أشير أيضاً إلى أن إيران تفتقر داخلياً إلى الآليات القادرة على تطوير استراتيجية مستقرة. وعليه فإن إيران تثير الفوضى في المنطقة متى ما سنحت لها الفرصة مما يفسد باستمرار الهدف الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي. وتمت الإشارة إلى أن إيران لم تبدأ الصراع في سوريا أو اليمن أو الأزمة مع قطر، ولكنها في كل حالة من هذه الحالات سعت القيادة الإيرانية إلى الاستفادة من عدم الاستقرار المتأصل لمصلحتها الخاصة ومد نفوذها التخريبي في المنطقة.

بينما كانت إيران تؤثر دائماً على صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي فإن تركيا هي وافد جديد نسبياً فيما يتعلق بالمشاركة في منطقة الخليج العربي. وبينما قد يبدو التحالف الناشئ بين تركيا وقطر مثالاً للشراكات الناشئة حديثاً في المنطقة إلا أنه يُشار أيضاً إلى أن هذا يمثل تحالفاً أوسع مع روسيا وإيران لمعارضة تحالف مجلس التعاون الخليجي التقليدي مع الولايات المتحدة وأوروبا. وعليه ربما يمكن القول إن هذا التطور الاستراتيجي ينبغي فهمه بشكل صحيح على أنه بروز لثنائية قطبية إقليمية مع أعضاء الرباعية العربية من جهة وقطر من جهة أخرى. في وقت ما في تصور مجلس التعاون الخليجي كانت إيران تمثل التحدي الأبرز ولكن ربما تبرز تركيا الآن لتشكل تحدياُ استراتيجياً مماثلاً في القرن الأفريقي في نفس الوقت فإن تذبذب الموقف الأوربي تجاه قطر واستمرار كل من قطر وتركيا في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوربا يجعل تلك الثنائية أقل وضوحا وترسخ فكرة غياب الثنائية القطبية.

على الرغم من الاحتكاكات بشأن سوريا، يعتقد أن قطر قد قدمت لكل من تركيا وإيران فرصة لمواءمة مصالحهما وخاصة في معارضة السعودية والإمارات. وهذا أمر مثير للقلق لأنه قد أشير إلى أنه بعزل قطر فإن دول الرباعية العربية (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) قد أجبرت قطر على الابتعاد عن حلفائها الإقليميين التقليديين. ويمكن القول إن إحدى شكاوى الرباعية من قطر هي عدم رغبتها الواضحة في تنسيق علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فقبل اندلاع المواجهة القطرية الأخيرة في يونيو عام 2017 كان يُشار إلى أن قطر قد تفاوضت على اتفاقها مع تركيا بشأن قاعدة عسكرية. وكانت الخلافات حول تركيا تتعلق بالإسلام السياسي ودعم قطر لحكومة أردوغان وهو ما دفع دول الرباعية في النهاية إلى مقاطعة قطر وتقديم قائمة تتضمن 13 تمثل الالتزامات القطرية المطلوبة لتحقيق الأمن الخليجي المشترك علاوة على ذلك تم

تذكير المشاركين أيضاً بأن قطر لا تزال الدولة الخليجية الوحيدة التي دعت رئيساً إيرانياً حالياً (الرئيس محمود أحمدي نجاد في ديسمبر 2007) للمشاركة في قمة دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة لتركيا، فقد برز الرئيس أردوغان كشخصية قوية مستعدا للعمل مع روسيا ومع إيران وأيضاً التخلي عن تراث تركيا العريق في العلمانية الدينية لصالح نزعات الإسلام السياسية المتزايدة كأساس لتوجهات تركيا السياسية والاستراتيجية. ومرة أخرى وبينما يُنظر إلى أن النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يتضاءل فإن تركيا في عهد أردوغان ربما تشابه إيران في التطور الانتهازي كقطب جديد للنفوذ الإقليمي- يمكن القول إنه معارض لمصالح الخليج العربي.

عموماً اجمع الحاضرون على أن استمرار تقارب قطر وإيران وتركيا هو أحد القضايا الرئيسية في صميم النزاع الخليجي المستمر والذي يبدو من المرجح أن يجعل التوصل إلى تسوية أمراً صعباً وبالتالي بعيد المنال. وهذا بدوره يشير إلى أن هذه الأقطاب الإقليمية الناشئة من المصالح الاستراتيجية تقسم الخليج العربي في سياق علاقات طويلة الأمد مع حلفاء إقليميين تقليديين.

## دور بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوربي

> بريطانيا لا تزال مرتبطة بمجلس التعاون الخليجي بالتزام أكبر وأكثر حماسة من الكثير من البلدان

وأخيراً نظرت الورشة في تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ودور بريطانيا على المدى الطويل في الخليج العربي. وكان من المقبول على نطاق واسع أن بريطانيا لا تزال مرتبطة بمجلس التعاون الخليجي بالتزام أكبر وأكثر حماسة من الكثير من البلدان بما في ذلك جيرانها الأوربيين. فالجمع بين رغبة تاريخية في الالتزام بالقدرة الدفاعية ومتابعة الفرص التجارية لا تزال شعارات لعلاقة بريطانية خليجية فريدة من الواضح أن بريطانيا تأمل في أنها ستزدهر في المستقبل.

كما تم الاتفاق أيضاً على أن العلاقة بين بريطانيا والسعودية تتخطى مجال الدفاع. وبدلاً من التركيز على الطاقة والدفاع وبينما تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي فإنه سيكون من المهم أن يركز القادة على مجالات أكثر تنوعاً في التجارة والدبلوماسية. وكما أثبتت زيارة الأمير محمد بن سلمان إلى بريطانيا في مارس فإنه يبدو أن تغيراً متقدماً في العلاقات بين بريطانيا والسعودية آخذ في التطور. كما أُشير أيضاً إلى أنه بينما لا تمتلك الإمارات برنامجاً دفاعياً كبيراً مع بريطانيا إلا أن العلاقات تُعتبر قوية اقتصادياً وثقافياً على حد سواء. ومن منظور خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فقد أُشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد فشل بشكل واضح في إبرام اتفاقية تجارة حرة مع أي من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب القيود التي تفرضها الاتحادات الجمركية الأوروبية. ويُنظر إلى هذا على أنه فرصة لبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الاوروبي مما يوفر فرصة لبريطانيا للتفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

# الاستنتاجات

مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الورشة كانت الخطوة الأولى في السعي إلى برنامج بحوث طويل الأمد بهدف دراسة تأثير إعادة ترتيب العالم المتصور حول أقطاب متعددة من المصالح والقوى الدولية فقد تم الاتفاق عموماً على أن الفعالية قد نجحت في تحديد القضايا الرئيسية للخليج العربي في عالم متغير. كما أكدت أيضاً فكرة أن الخليج العربي نفسه يجد الاعتراف المتزايد ليس فقط لأهميته الجيوستراتيجية وكمصدر حيوي لإمدادات الطاقة للعالم بل أيضاً كفاعل بارز بشكل متزايد في العلاقات الدولية وكشريك تجاري.

وعليه لا ينبغي اعتبار الاستنتاجات التي توصل إليها المشاركون توجيهية أو توصيات حازمة لواضعي السياسات ولكنها أساس يمكن أن يتم به تطوير أبحاث مركز بحوث المستقبلية ويمكن به توحيد التوصيات السياسية مستقبلاً.

## توجه متنام نحو عالم متعدد الأقطاب

ثمة اجماع بأن التحولات في منطقة الخليج هي أقل دراماتيكية مما تبدو للعيان. فهنالك إعادة حسابات، وتوجهات مضطردة نحو عالم تتعدد فيه الأقطاب، بدلا من الاعتماد على محور عالمي واحد. وقد وجد أن تقييم الدول من ناحية امكاناتها الوطنية، والمصالح المشتركة هو أكثر جدوى من تصنيفها على أساس ارتباطها بقطب واحد أو آخر. إن حالة عدم اليقين تتزايد في عالم يزداد فيه التشظي. وبالتالي تبدو الحاجة ماسة للتعويل على الدبلوماسية المرتبطة بالتجارة.

## الشراكات الاستراتيجية

أقر المجتمعون أيضا، بأنه، وبغض النظر عن الاختلافات الوقتية الحالية، لدول الخليج القدرة على البروز كقوة اقتصادية عالمية في المستقبل بعلاقاتها مع عدد من الأقطاب الاقتصادية، دون الاعتماد على دولة مهيمنة بشكل مطلق. هذا يشير إلى ضرورة أن تعمل دول الخليج على إعادة وضع الأساس لعلاقات قوية مع بعضها البعض، الشيء الذي يحتاج لتشكيل شراكات اقتصادية واستراتيجية.

## القيادات الناشئة

وبالتوازي مع بروز قيادات تعمل على تشكيل مستقبل الخليج العربي، من المهم لهذه القيادات توسيع علاقاتها مع اللاعبين البارزين في آسيا، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا. ينبغي على دول الخليج ألا تحاكي ايديولوجية ترامب الشعبوية التي تنمي روح الفردية والعدمية السياسية. فدول الخليج بحاجة لعلاقات أوسع وشراكات أقوى. ومع التسليم بالاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الغرب والشرق الأوسط، على دول الخليج أن تمد يدها للقطاعات العديدة المختلفة في المجتمع الغربي لتطوير مصالحها على نحو أكبر.

## توازن القوى

من المتوقع، أن تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون تشكيل الضمانة الرئيسية لمصالح دول الخليج في المستقبل المنظور. وفي ذات الوقت، على المنطقة مواصلة التقدم لتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول لمرحلة يتساوى فيها نفوذها مع نفوذ أقطاب عالمية أخرى.

## شراكات أوسع

إن التعاون مع الصين والهند يفتح آفاقا كبيرة لدول الخليج للاستفادة منها مستقبلا، ولكن كل ذلك يأتي في سياق المصالح المشتركة. إن انخراط الصينيين او الهنود في منطقة الشرق الاوسط لا يعني بالضرورة أنه خال من المصالح.



## العلاقات التجارية

إن نظام التجارة العالمية المفتوحة يصب بشكل فريد لصالح الدول الصغيرة. وبالنسبة للدول الكبيرة التي قاربت الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، سيصعب عليها التنافس في عالم تسوده الحمائية، خاصة مع زيادة التخصص والخبرة. وفيما يخص الجانب الأمني، ثمة خطورة من أن تتعرض الدول الأصغر لضغوط أكبر في حال حدوث تغييرات كاملة في النظام العالمي. لذلك، يعتمد نجاح نموذج الدول الصغيرة على تسهيل الإجراءات، والميزة التنافسية، والتماسك الداخلي، ومدى تمتعها بالحصانة ضد التدخلات الخارجية. وفي هذا السياق، تعتبر سنغافورة مثالا جيدا. إنها البلد الاكثر ازدهارا في جنوب شرق آسيا بما لها من جيش قوي، ومجتمع متماسك وتعليم جيد. يمكن لتحالف خليجي متماسك ان يحاكي هذا النموذج لحد كبير ويعزز ثقة العالم فيه، ليس في شئون الدفاع فحسب، بل في الجوانب الاقتصادية والتجارية والاجتماعية أيضا.

ندعوكم بالتواصل معنا:

www.bhuth.ae

info@bhuth.ae

bhuth.ae